« الجديدة » تجاه السكان العرب لم تضع حلا لكل مشاكلهم ولم تسفر عن تغيير جذري في اوضاعهم ، فمن الواضح على أية حال انها خلقت بالنسبة لاولئك السكان ظروفا أحسن من تلك التي كانت قائمة قبل اقرارها ، بحيث تكون الثورة الفلسطينية المسلحة قد حققت بهذا ، ولو بطريقة غير مباشرة وربما غير مقصودة ايضا ، اول انتصار من انتصاراتها .

ان الاجراءات التي اتخذتها سلطات اسرائيل تجاه السكان العرب هناك، كما أشرنا، لم تقر او تنفذ بين ليلة وضحاها، اذ ان المداولات بشأنها استمرت خلال عامين كاملين، ١٩٦٥ و١٩٦٦ ، ولم تدخل حيز التنفيذ الى اواخر سنة ١٩٦٦ ، بحيث لم يمر على بدء العمل بها الا نصف سنة ، حتى نشبت حرب حزيران ١٩٦٧ ووجدت اسرائيل نفسها ، نتيجة لذلك ، تسيطر على كل الاراضي الفلسطينية ، بالاضافة الى اراض مصرية وسورية ، وتحكم ما يقارب من نصف ابناء الشعب الفلسطيني ، وتقف وجها لوجه مقابل القضية الفلسطينية بكل ابعادها .

ولكن على الرغم من هذا الانتصار ، الذي غيّر خارطة المنطقة السياسية ووضع تحت تصرف اسرائيل معطيات جديدة ومنحها قاعدة قوية تستطيع منها الانطلاق للتعامل مع المشكلة الفلسطينية وبوسائل لم تكن ، بالطبع ، تحت تصرفها في الماضي ، لم تبدل القيادة الاسرائيلية شيئا من نظرتها الى الفلسطينيين او تغير موقفها منهم ، بحيث لم تكن السياسة التي اتبعتها تجاه سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، في جوهرها ، الا امتدادا لتلك السياسة التي اتبعت في الماضي تجاه العرب داخل اسرائيل ، وفق طبعتها المنقحة في ضوء التجربة التي مرت بها السلطة الاسرائيلية في تعاملها مع السكان العرب منذ ١٩٤٨ ، وكما كانت نافذة المفعول في منتصف الستينات . فلقد كان واضحا منذ الخطوات الاولى التي اتخذتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في المناطق التي استولت عليها أن الهدف الاول لتلك السلطات كان تأمين سيطرتها الامنية ــ العسكرية على تلك المناطق والحفاظ على الهدوء فيها، بما يكفل لها ضمان مصالحها الاقتصادية، كاستغلال تلك المناطق كسوق لبضائعها او الافادة من القوة العاملة فيها لدعم الاقتصاد الاسرائيلي، او ما يساعدها على اقامة المستوطنات اليهودية هنا وهناك . كذلك كان واضحا ، من ناحية ثانية ، ان السلطات الاسرائيلية استفادت ، عند اتباعها هذه السياسة ، من التجربة الغنية التي مرت بها في هذا المجال من خلال تعاملها مع السكان العرب داخل اسرائيل ، بحيث اتجهت الى تنفيذ تلك الاجراءات التي تخدم مصالحها فقط ، أمنية كانت او اقتصادية او سياسية ، ومن خلال التدخل بأقل مدى ممكن في شؤون معيشة السكان اليومية ، دون اللجوء الى ذلك النوع من الخطوات الانتقامية ، الهادفة الى اضطهاد السكان حبا في اضطهادهم فقط ، ولدرجة يمكن معها القول ان تلك السياسة الاسرائيلية التي اتبعت تجاه السكان في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ كانت فعلا ، اذا ما قيست بتلك التي كانت من نصيب اولئك الذين عاشوا داخل المنطقة المحتلة منذ ١٩٤٨ ، « ليبرالية » للغاية .

من الواضح ان سياسة اسرائيل هذه في المناطق المحتلة ، المستندة الى عدم التدخل في شؤون معيشة السكان اليومية او عدم مضايقتهم ما لم تكن هناك مصلحة اسرائيلية حيوية تستوجب ذلك من جهة وابعادهم عن الاهتمام بالامور السياسية ، ناهيك عن القيام بنشاط سياسي فعلي ، حتى وان كان مثل هذا النشاط متعلقا بصميم قضاياهم المصيرية من جهة أخرى ، لم تكن الا جزءا مكملا للموقف الاسرائيلي الرسمي الذي يصر على اعتبار أهالي تلك المناطق مجرد سكان فيها محرومين من ممارسة حقوقهم السياسية ، أو لا حقوق سياسية لهم ، يبت في مصيرهم ، وعندما يحين الوقت لذلك ،